# الصفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

### ٢٦٧ - صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِل(١)

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنَّى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها (٤)، نحو: «حَسَن الوَجْهِ، ومُنْطَلق اللِّسَانِ، وطَاهِر القَلْبِ» والأصْلُ: حَسَنُ وَجْهُهُ، ومُنْطَلق لِسَانُهُ، وطَاهِر القَلْبِ» والأصْلُ: حَسَنُ وَجْهُهُ، ومُنْطلق لِسَانُهُ، وطَاهِر قَلْبه؛ فوجهه: مرفوع بحسن [على الفاعلية]، ولسانهُ: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً» بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً» وقد تَقَدَّم تريد: ضارب أبوه عمراً، ولا: «زَيْدٌ قَائِم الأبِ غَداً» تريد: زيد قَائمٌ أبوه غداً، وقد تَقَدَّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ

وذكر الصبان أن من أجازَ من الفعل المتعدي اشترط قصدَ الثبوت، وأمْنَ اللبس؛ بالإضافة إلى المفعول، وبعضُهم اشترط قصد الثبوت وحذْفَ المفعول به اقتصاراً.

وانظر المرادي ٢/ ٨٧٣.

<sup>(</sup>۱) «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن، وجر مضاف، و «فاعل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة، واسم مضاف، و «الفاعل» مضاف إليه.

<sup>(</sup>٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين: الأول: أن كلًّا منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني: أن كلًّا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل، خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعًا \_ فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع \_ لم يعمل النصب أصلاً.

<sup>(3)</sup> قال السيوطي في «البهجة المرضية» ص٢٤١: بعد تقرير تحويل إسنادِها عنهُ إلى ضمير موصوفها. اهـ. وأنت تذكرُ أنها تُشتق من الفعل اللازم ونَدَر أن تُصاغ من المتعدّي، فإن كان الفعل متعدياً فلا استحسانَ. نبّه إلى ذلك الأشموني ٣/٣.

مَجْرَى الصفة المشبهة (1).

# ٤٦٨ - وَصَوْعُهَا مِنْ لَازِمِ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ (٢)

يعني أن الصفة المشبّهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدِّ؛ فلا [تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بَكْراً» تريد: قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ القَلْبِ، وجَمِيلِ الظّاهِرِ»، ولا تكون إلا للحال<sup>(3)</sup>، وهو المراد بقوله: «لحاضر»؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ـ غَداً، أو أَمْس».

وَنَبَّهَ بقوله: «كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوَازنه، وهو الكثير، نحو: «جميل الظاهر، وحَسَن الوجه، وكَرِيم الأبِ»، وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنتُها المضارع، نحو: «مُنْطَلِق اللِّسَانِ».

## ٤٦٩ \_ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا(٤)

(1) في عدم الحدوث، والتجدد، وقصد الدوام.

وعليه فمجاراةُ الصفة المشبهة للحاضِرِ غالبةٌ لا لازمة.

(٤) "وعمل" مبتدأ، وعمل مضاف، و «اسم» مضاف إليه، و «اسم» مضاف، و «فاعل" مضاف إليه، وفاعل مضاف، و «المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف، وأصل الكلام: الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «الذي» نعت للحد، والجملة من «قد حدا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

<sup>(</sup>۲) "صوغها" صوغ: يجوز أن يكون معطوفاً على "جر" الواقع نائب فاعل في البيت السابق، أي: واستحسن صوغها . . إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: وصوغها واجب من لازم . . إلخ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندي أن يكون قوله: "صوغها" مبتدأ، وقوله: "من لازم متعلقاً بمحذوف خبر، وصوغ مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه "من لازم لحاضر" جاران ومجروران متعلقان بصوغ من "صوغها" السابق على الوجهين الأولين "كطاهر" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وطاهر مضاف، و "القلب" مضاف إليه "جميل" معطوف على طاهر بعاطف مقدر، وجميل مضاف، و "الظاهر" مضاف إليه.

<sup>(3)</sup> إن أراد بالحال الزمن الحاضر فلا يُسلَّمُ له بإطلاق؛ إذ ثبتَ الدوامُ للصفة المشبَّهة بنفي الحدوثِ والتجدُّدِ عنها، وهذا يشمل الزمَنَ الماضيَ، والحاضرَ، والمستقبَلَ معاً. واسمُ الفاعل يدلُّ على الحدوث، وهذا الحدوث قد يكون في الماضي، أو الحاضرِ، أو المستقبَل!

أي: يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي، وهو الرفع والنَّصب (١)، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوَجْه» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسناً» شبيه بِضَارِب، فعَمِلَ عَمَلَهُ، وأشار بقوله: «عَلَى الحَدِّ الذي قد حُدَّا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتماده.

#### ٤٧٠ \_ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ(٢)

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه؛ فلم يجز تقديمُ مَعْمُولِهَا عليها كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ» كما تقول: «زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ» ولم تعمل إلا في سببي، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً» واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُمْراً» وضارِبٌ عَمْراً».

<sup>(</sup>۱) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة، أي الواقع عليه حدثه، نحو: هذا ضارب عمرًا، فأما الصفة المشبهة، فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة، فليس لحدثها من يقع عليه، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها: إما تمييزًا، وإما مشبهًا بالمفعول به في كونه منصوبًا واقعًا بعد الدالِّ على الحدث ومرفوعه.

ثم اعلم ثانيًا أن الصفة المشبهة تنصب الحال، والتمييز، والمستثنى، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول معه، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال.

<sup>(</sup>۲) "وسبق" مبتدأ، وسبق مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من "تعمل" وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المبتدأ «وكونه» كون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص، وذا مضاف، و«سببية» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

<sup>(3)</sup> ذكر الناظم والشارح أمرين تُخالفُ فيهما الصفة المشبَّهة اسم الفاعل، وبقيت أمورٌ مرّت مفرَّقة يحسُن جمعُها لك لكي تكون منها على ذكر:

أ ـ صوغُها من اللازم، إلا أن يكون المتعدي في حُكْمِهِ فتُصاغ منه، وهو قليلٌ كما سلف.

ب \_ كونُها للدوام لا للحدوث كما علمتَ.

جـ ـ استحسان جرّ الفاعل بها كما تقدُّم أول المبحث.

(۱) وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ (۱) وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ (۱) وَمَا اتَّصَلْ (۱) وَمَا اتَّصَلْ (۱) وَمَا اتَّصَلْ (۱) عَلَا عَنْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا (۲) عَلَا عَنْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا (۲) عَلَا عَنْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا (۲) عَلَا عَنْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا (۱) عَلَا عَنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَا عَنْ لَكُمْ يَخْلُ فَهُ وَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا (۳) عَلَا عَنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَيْ عَنْ لَكُمْ يَخْلُ فَهُ وَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا (۳)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو: «الحسن»، أو مجردة عنهما، نحو: «حسن»، وعلى كلِّ من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتَّة:

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو: «الحسَنُ الوجه، وحَسَنُ الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: «الحسنُ وَجْهِ الأبِ، وحَسَنُ وَجْهِ الأبِ».

= د ـ عدم لزوم جريانها على المضارع كما مرّ.

هـ ـ عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب، فلا تقول: زيدٌ محبٌّ في داره أبوهُ ضيفَه.

- (۱) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصب، وجر» معطوفان على ارفع، وقد حذف متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرورة محلًا بالباء، ومع مضاف، و«أل» مضاف إليه «ودون أل» دون: ظرف معطوف على قوله: «مع أل» السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة، وهي: ارفع وانصب وجر «وما» موصول معطوف على «مصحوب أل» السابق «اتصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة.
- (٢) "بها" متعلق باتصل في البيت السابق "مضافاً" حال من الضمير المستتر في "اتصل" "أو مجرداً" معطوف على "مضافاً" السابق "ولا" الواو عاطفة، ولا: ناهية "تجرر" فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "بها" جار ومجرور متعلق بتجرر "مع أل" ظرف متعلق بمحذوف حال من "ها" المجرور محلًا بالباء "سماً" مفعول به لتجرر "من أل" متعلق بخلا الآتي "خلا" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لقوله: "سماً" السابق.
- (٣) "ومن إضافة" معطوف على قوله: "من أل" في البيت السابق "لتاليها" الجار والمجرور متعلق بإضافة، وتالي مضاف، وها مضاف إليه "وما" اسم شرط: مبتدأ "لم" نافية جازمة "يخل" فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على "ما" والجملة فعل الشرط "فهو" الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ "بالجواز" متعلق بقوله: "وسم" الآتي "وسما" وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع متدأ.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ، وبرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ،

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الحسنِ وَجْهُ غُلَامِهِ».

الخامس: أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة، نحو: «الحَسَنُ وَجْهُ أَبِ، وحَسَنُ وَجْهُ أَبِ، وحَسَنُ وَجْهُ أَبِ».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو: «الحَسَنُ وَجْهاً، وحَسَنٌ وَجُهاً، وحَسَنٌ وَجُهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرفع (1)، أو يُنصب (2)، أو يُجرّ (3).

فيتحصَّلُ حينئِذٍ سِتٌّ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله: «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة «وانصب وجر مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو: «الحسن»، «ودون أل» أي إذا كانت الصفة بغير أل، نحو: «حسن»، «مصحوب أل» أي: المعمول المصاحب لأل، نحو: «الوجه»، «وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً» أي: والمعمول المتصل بها ـ أي: بالصفة ـ إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمول المضاف إلى ما فيه أل، نحو: «وجه الأب»، والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجهه»، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجه ألى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «وجه أب».

<sup>(1)</sup> الرفع على الفاعلية. ويرى الفارسيُّ على أنه إبدال بعض من كلِّ من ضمير مستتر في الصفة.

<sup>(2)</sup> النصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان نكرةً.

<sup>(3)</sup> الجرّ بالإضافة.

وأشار بقوله: «ولا تَجْرُرْ بها مع أل. . إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلُّها على الجواز، بل يمتنع منها \_ إذا كانت الصفة بأل \_ أربعُ مسائل:

الأولى: جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسَنُ وَجْهِهِ».

الثانية: جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وجْهِ غُلَامِهِ».

الثالثة: جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وَجْهِ أبِ».

الرابعة: جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: «الحسن وَجْهِ».

فمعنى كلامه: «ولا تجرر بها» أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع ألْ اسماً خَلا من أل أو خَلا من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعُه ونصْبُه، كالحسن الوَجْهِ، والحسن وَجْهِ الأب، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبُه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كلِّ حال.

